Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (3) (JUNE, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) ملحق العدد 3 يونيو 2026
ردمد: 3135-2359

توزيع السكان في ليبيا وأثره على قوتها السياسية

د. هند الكامل البشير قرابيل

كلية الآداب – جامعة الزاوية – قسم الجغرافيا

h.garabeel@zu.edu.ly

https://orcid.org/0009-0005-0555-3303

Population Distribution in Libya and its Impact on its Political Power

Dr. Hind Al-Kamel Al-Bashir Qarabil

Faculty of Arts – University of Zawiya – Department of Geography

تاريخ الإستلام: 2026/05/24 تاريخ المراجعة 2026/06/16 تاريخ القبول:2026/06/28- تاريخ النشر :2026/07/21

ملخص

هدف البحث إلى دراسة توزيع السكان في ليبيا وبيان أثره في القوة السياسية للدولة، من خلال تحليل واقع التوزيع الجغرافي للسكان، والتحولات الديموغرافية المرتبطة بالنمو السكاني والتركيب العمري، ودراسة دور تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والقوة العاملة والمشاركة الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى الكشف عن أثر الهجرة والنزوح الداخلي في الاستقرار السياسي والاجتماعي.

واستخدم المنهج الوصفي التحليلي لدراسة خصائص السكان وتوزيعهم وتحليل العلاقة بين المتغيرات السكانية والقوة السياسية، كما استخدم المنهج التاريخي لتتبع التطورات الديموغرافية عبر الفترات الزمنية المختلفة، والمنهج الإحصائي لتحليل البيانات والجداول السكانية. واعتمد البحث على أدوات تمثلت في البيانات الرسمية الصادرة عن الجهات الإحصائية، والتقارير الدولية، والدراسات والمراجع العلمية المرتبطة بالسكان والجغرافيا السياسية.

وخلص إلى أن توزيع السكان في ليبيا يتسم بعدم التوازن المكاني نتيجة تركز معظم السكان في المناطق الساحلية، مما يؤثر في التنمية والاستقرار وإدارة الإقليم. وخلص كذلك إلى أن تنمية الموارد البشرية، من خلال تطور التعليم وزيادة حجم القوة العاملة، تمثل عنصرًا أساسيًا في تعزيز قوة الدولة السياسية، وأن الهجرة والنزوح الداخلي أسهما في إعادة تشكيل الخريطة السكانية وظهور تحديات اجتماعية وتنموية، كما أن زيادة المشاركة السياسية للمرأة تعد مؤشرًا على تطور القوة البشرية.

وأوصى بضرورة اعتماد سياسات سكانية تحقق التوازن بين الأقاليم، وتعزيز الاستثمار في التعليم والتدريب، ومعالجة آثار النزوح والهجرة، ودعم مشاركة المرأة في الحياة العامة. واقترح إجراء دراسات مستقبلية حول التخطيط السكاني طويل المدى، وأثر التحولات الديموغرافية في مستقبل القوة السياسية للدولة الليبية.

الكلمات المفتتاحية: توزيع السكان، ليبيا، قوتها السياسية.

Abstract

The research aimed to study population distribution in Libya and identify its impact on the political power of the state by analyzing the geographical distribution of the population, demographic transformations related to population growth and age structure, and examining the role of human resource development through education, labor force participation, and

economic and political participation. It also aimed to reveal the impact of internal migration and displacement on political and social stability.

The research employed the descriptive analytical approach to study population characteristics and distribution and analyze the relationship between demographic variables and political power. It also used the historical approach to trace demographic developments across different periods, and the statistical approach to analyze population data and tables. The research relied on official data issued by statistical authorities, international reports, and scientific studies and references related to population studies and political geography.

The research concluded that population distribution in Libya is characterized by spatial imbalance due to the concentration of most of the population in coastal areas, which affects development, stability, and territorial management. It also concluded that human resource development, through educational advancement and the growth of the labor force, represents a fundamental element in strengthening the political power of the state. Furthermore, migration and internal displacement contributed to reshaping the population map and creating social and developmental challenges, while increased women's political participation represents an indicator of human resource development.

The research recommended adopting population policies that achieve regional balance, enhancing investment in education and training, addressing the effects of displacement and migration, and supporting women's participation in public life. It also suggested conducting future studies on long-term population planning and the impact of demographic transformations on the future political power of the Libyan state.

مقدمة

يمثل السكان أحد المقومات الأساسية لقوة الدولة، إذ لا تقتصر أهميتهم على كونهم عنصرًا بشريًا يشكل المجتمع، بل تتجاوز ذلك إلى كونهم عاملًا مؤثرًا في مختلف مجالات القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. فحجم السكان وتركيبهم العمري ومستواهم التعليمي ومدى مشاركتهم الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى طريقة توزيعهم الجغرافي، تعد من المحددات الأساسية التي تؤثر في قدرة الدولة على إدارة مواردها، وتحقيق التنمية، وبسط سيادتها على كامل إقليمها. ومن هنا فإن دراسة توزيع السكان لا تعد مجرد دراسة ديموغرافية، بل تمثل مدخلًا مهمًا لفهم طبيعة القوة السياسية للدولة ومدى قدرتها على توظيف مواردها البشرية في تحقيق أهدافها الداخلية والخارجية.

وتعد ليبيا من الدول التي يظهر فيها تأثير التوزيع السكاني بصورة واضحة، نظرًا لما تتميز به من مساحة جغرافية واسعة تبلغ نحو (1.76) مليون كم²، مقابل عدد سكان محدود نسبيًا يتركز بدرجة كبيرة في الشريط الساحلي، خاصة حول المدن الرئيسية الممتدة على الساحل الشمالي للبلاد. وفي المقابل، تعاني المناطق الداخلية والجنوبية من انخفاض شديد في الكثافة السكانية، الأمر الذي أدى إلى ظهور تفاوت مكاني واضح بين مناطق تتركز فيها الأنشطة الاقتصادية والخدمات ومراكز القرار السياسي، ومناطق واسعة قليلة السكان رغم أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية.

وقد شهدت ليبيا خلال العقود الماضية تحولات ديموغرافية مهمة تمثلت في ارتفاع عدد السكان، وانخفاض معدلات الخصوبة والنمو السكاني، وتغير التركيب العمري للسكان، إضافة إلى تطور مستويات التعليم وزيادة حجم القوة العاملة. كما شهد

المجتمع الليبي تحركات سكانية متعددة نتيجة عوامل اقتصادية وسياسية وأمنية، تمثلت في الهجرة الداخلية والنزوح، مما أدى إلى إعادة تشكيل الخريطة السكانية وتعميق بعض الاختلالات في توزيع السكان بين المناطق المختلفة.

ولا يرتبط أثر توزيع السكان في ليبيا بالجانب العددي فقط، بل يمتد إلى التأثير في القوة السياسية للدولة، فتركز السكان في مناطق محددة يؤدي إلى تركيز المؤسسات والخدمات والأنشطة الاقتصادية ومراكز النفوذ السياسي فيها، بينما قد يؤدي انخفاض الكثافة السكانية في مناطق أخرى إلى ضعف التنمية وصعوبة إدارة المجال الجغرافي الواسع. كما أن التوزيع غير المتوازن للسكان يؤثر في قدرة الدولة على حماية حدودها، واستثمار مواردها، وتحقيق التكامل بين أقاليمها، وهو ما يجعل العامل السكاني أحد العناصر المؤثرة في قوة الدولة واستقرارها السياسي.

وإن السكان يمثلون مصدرًا للقوة السياسية عندما يتمتعون بالتعليم والتأهيل والمشاركة الاقتصادية والسياسية، إذ تتحول الكتلة السكانية إلى قوة فاعلة من خلال قدرتها على الإنتاج، ودعم مؤسسات الدولة، والمساهمة في عملية صنع القرار. لذلك فإن دراسة توزيع السكان في ليبيا تتطلب تحليل العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية المختلفة، وبين قدرة الدولة على تحويل مواردها البشرية إلى عناصر قوة سياسية.

وعليه، يسعى هذه البحث إلى تحليل واقع توزيع السكان في ليبيا، وبيان التحولات التي طرأت على حجم السكان وتركيبهم وحركتهم، والكشف عن أثر هذه المتغيرات في القوة السياسية للدولة، مع التركيز على أن قوة الدولة لا تتحدد فقط بحجم سكانها، وإنما بمدى توازن توزيعهم، وكفاءة استثمار قدراتهم البشرية، وقدرة المؤسسات على إدارة هذا المورد الاستراتيجي.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن ليبيا تمتلك مساحة جغرافية واسعة وموارد طبيعية مهمة، إلا أن توزيع سكانها يتسم بعدم التوازن المكاني، حيث يتركز معظم السكان في المناطق الساحلية، بينما تعاني المناطق الداخلية والجنوبية من انخفاض الكثافة السكانية. ويترتب على هذا الاختلال آثار متعددة تمس التنمية والخدمات والاستقرار الاجتماعي، كما تؤثر في قدرة الدولة على إدارة إقليمها وتعزيز قوتها السياسية.

وعلى الرغم من التحولات الديموغرافية التي شهدتها ليبيا من حيث نمو السكان، وتطور التعليم، وزيادة حجم القوة العاملة، وتغير أنماط الهجرة والنزوح، فإن استمرار التفاوت في توزيع السكان يطرح تساؤلات حول مدى تأثير العامل السكاني في قوة الدولة السياسية، ومدى قدرة ليبيا على توظيف مواردها البشرية والمكانية لتحقيق التوازن والاستقرار.

ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما أثر توزيع السكان في ليبيا على قوتها السياسية؟ ومنه تتمحور التساؤلات الاتية:

1- ما واقع توزيع السكان في ليبيا، وما أبرز التحولات الديموغرافية التي شهدتها من حيث النمو السكاني والتركيب العمري والجغرافي؟

2- كيف يؤثر تطور الخصائص البشرية للسكان، مثل التعليم والقوة العاملة والمشاركة الاقتصادية، في تعزيز القوة السياسية للدولة الليبية؟

3- ما أثر الهجرة والنزوح الداخلي والتفاوت المكاني في توزيع السكان على قدرة الدولة الليبية على تحقيق الاستقرار وتعزيز قوتها السياسية؟

أهداف البحث

1- تحليل واقع توزيع السكان في ليبيا، ودراسة التحولات الديموغرافية المرتبطة بحجم السكان وتركيبهم العمري والجغرافي.

2- توضيح العلاقة بين الخصائص البشرية للسكان، مثل التعليم والقوة العاملة والمشاركة الاقتصادية، وبين بناء القوة السياسية للدولة.

3- دراسة أثر الهجرة والنزوح الداخلي والتفاوت في توزيع السكان بين المناطق الليبية على التنمية والاستقرار وقدرة الدولة على إدارة إقليمها.

4- إبراز أهمية التخطيط السكاني في تحقيق توزيع متوازن للسكان بما يعزز استثمار الموارد البشرية وتقوية مؤسسات الدولة.

5- تقديم تصور حول أهمية العامل السكاني باعتباره أحد عناصر القوة السياسية للدولة الليبية.

أهمية البحث

تنبع الأهمية العلمية للبحث من كونها تتناول موضوعًا يجمع بين الدراسات السكانية والدراسات السياسية، حيث تسعى إلى توضيح العلاقة بين توزيع السكان ومفهوم القوة السياسية للدولة. كما تساهم في إثراء الدراسات المتعلقة بالجغرافيا السياسية والسكانية من خلال تحليل أثر المتغيرات الديموغرافية في قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار والتنمية وإدارة إقليمها.

كما تبرز أهمية البحث في تقديم تحليل للعلاقة بين حجم السكان وتوزيعهم وتركيبهم وبين عناصر القوة السياسية، خاصة في حالة ليبيا التي تتميز باتساع المساحة وقلة الكثافة السكانية والتفاوت الكبير بين مناطقها.

تتمثل الأهمية العملية للبحث في إمكانية الاستفادة من نتاجاً في دعم عملية التخطيط السكاني والتنموي في ليبيا، من خلال التعرف على الاختلالات الناتجة عن التركز السكاني في مناطق محددة، وأهمية إعادة توزيع السكان بما يحقق تنمية أكثر توازنًا بين الأقاليم.

كما يمكن أن تساعد النتائج صناع القرار في وضع سياسات تهدف إلى تحسين توزيع الخدمات، وتشجيع الاستقرار السكاني في المناطق الأقل كثافة، وتعزيز استثمار الموارد البشرية بما يدعم الأمن والاستقرار والقوة السياسية للدولة.

حدود البحث :

تقع منطقة البحث بين خطي طول(َ9، 25°) شرقاً، و دائرتي عرض(°33 18) شمالاً ، يحدها من الشمال البحر المتوسط ، ومن الجنوب جمهوريتي النيجر وتشاد ، ومن الغرب جمهوريتي تونس والجزائر، ومن الشرق جمهوريتي مصر والسودان ، وتبلغ مساحتها الإجمالية نحو1.665.000 كيلومتراً مربعاً(وزارة التخطيط ، 2010م ، ص22) خريطة (1) .

خريطة (1)

موقع منطقة البحث

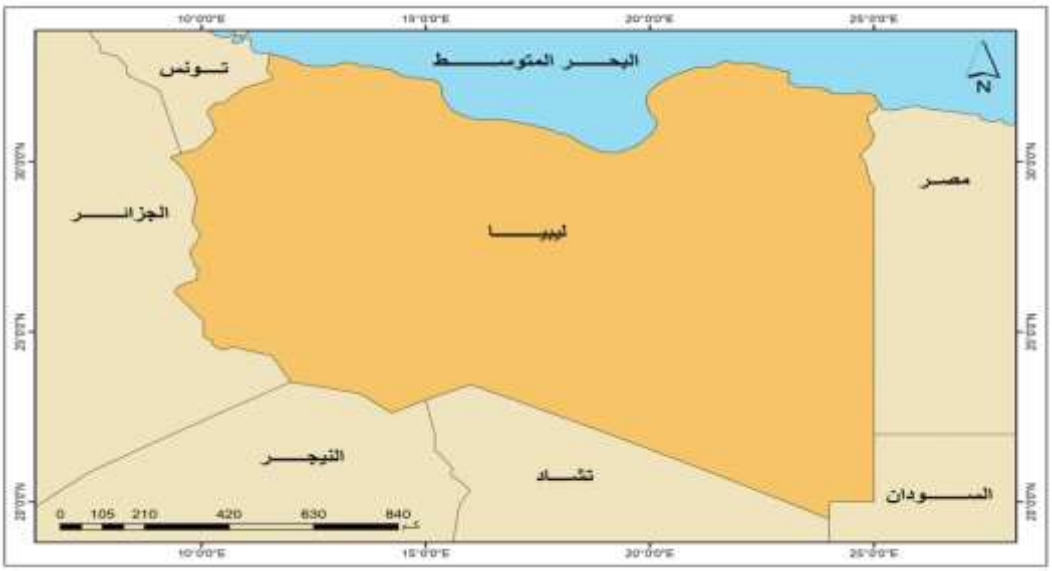

المصدر: الأطلس الوطني، أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، طرابلس ، ليبيا 1978م .

منهجية البحث وأدواتها

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل واقع توزيع السكان في ليبيا، ودراسة تطور المؤشرات الديموغرافية المختلفة المرتبطة بالسكان، مثل النمو السكاني، والخصوبة، والتركيب العمري، ومستويات التعليم، والقوة العاملة، والهجرة والنزوح، وذلك بهدف الكشف عن طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات السكانية وأثرها في القوة السياسية للدولة. كما اعتمد البحث على المنهج التاريخي لتتبع تطور الظاهرة السكانية في ليبيا عبر الفترات الزمنية المختلفة، وتحديد مراحل التحول الديموغرافي والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أسهمت في تشكيلها.

واستخدم البحث كذلك المنهج الإحصائي من خلال تحليل البيانات والجداول السكانية المتعلقة بحجم السكان وتوزيعهم الجغرافي وخصائصهم المختلفة، واستخلاص المؤشرات التي توضح العلاقة بين التحولات السكانية وعناصر القوة السياسية للدولة. واعتمد البحث في جمع وتحليل المعلومات على مجموعة من الأدوات، تمثلت في البيانات الإحصائية الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة بالسكان والإحصاء، والتقارير والدراسات السكانية والتنموية ذات الصلة بليبيا، إضافة إلى الكتب والمراجع العلمية المرتبطة بالجغرافيا السياسية والديموغرافيا. كما تم توظيف تحليل الجداول والبيانات الإحصائية للكشف عن اتجاهات توزيع السكان وتحديد انعكاساتها السياسية، إلى جانب استخدام أسلوب المقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة بهدف رصد التحولات السكانية وبيان أبعادها وتأثيراتها في قوة الدولة الليبية.

المصطلحات والمفاهيم

1- السكان:

وهم مجموعة الأفراد الذين يقيمون بصورة دائمة فوق إقليم معين، ويعدون أحد المقومات الأساسية للدولة، لما يمثلونه من قوة بشرية تؤثر في قدرتها الاقتصادية والسياسية (شرف، 1995، ص15).

2- توزيع السكان:

وهو نمط انتشار السكان على مساحة جغرافية معينة، ويتأثر بالعوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويحدد درجة التوازن بين أقاليم الدولة المختلفة (عوض، 2008، ص73).

3- النمو السكاني:

التغير الذي يحدث في حجم السكان خلال فترة زمنية محددة نتيجة تأثير المواليد والوفيات والهجرة، ويعد من المؤشرات المهمة في التخطيط السكاني والتنمية (أبو العينين، 2005، ص112).

4- القوة السياسية للدولة:

وتعني قدرة الدولة على تحقيق أهدافها والتأثير في محيطها الداخلي والخارجي اعتمادًا على ما تمتلكه من مقومات بشرية ومادية ومعنوية، ويعد السكان أحد عناصرها الرئيسية (سليم، 1998، ص45).

5- القوة البشرية:

وهي مجموع القدرات والطاقات التي يمتلكها السكان من حيث العدد والتعليم والمهارات والقدرة على العمل والإنتاج، بما يسهم في دعم قوة الدولة وتنميتها (هلال، 2000، ص67).

6- الهجرة الداخلية:

هي انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة بهدف الإقامة المؤقتة أو الدائمة نتيجة عوامل اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية، مما يؤثر في إعادة توزيع السكان (شرف، 1995، ص221).

أولاً: التوزيع السكاني والخصائص الديموغرافية في ليبيا

تعد دراسة التوزيع السكاني والخصائص الديموغرافية في ليبيا من الموضوعات الأساسية في الدراسات السكانية والجغرافية السياسية، لما تكشفه من أنماط انتشار السكان وتغيراتهم من حيث الحجم والنمو والتركيب والخصائص الاجتماعية، ودورها في تحديد قدرة الدولة على استثمار مواردها البشرية وتحقيق التوازن بين أقاليمها المختلفة (الحمادي، 2006، ص42).

أ- تطور معدلات النمو السكاني والخصوبة الكلية

تعد دراسة تطور معدلات النمو السكاني والخصوبة الكلية من المؤشرات الديموغرافية المهمة التي تكشف مراحل التحول السكاني في المجتمع، من خلال متابعة التغير في معدلات الإنجاب والزيادة الطبيعية للسكان، وما يترتب عليها من آثار في حجم القوة البشرية ومستقبل التنمية كما تساعد هذه المؤشرات في فهم التغيرات السكانية وتحديد انعكاساتها على التخطيط السكاني والسياسات العامة للدولة. (الكبيسي، 2007، ص118).

بين الجدول (1) تطور معدلات الخصوبة الكلية ومعدلات النمو السكاني في ليبيا خلال الفترة (1973–2015)، إضافة إلى التوقعات حتى عام 2030، ويعكس التحول الديموغرافي الذي شهدته البلاد خلال العقود الأخيرة، والذي لم يقتصر تأثيره على حجم السكان، بل امتد إلى أنماط توزيعهم الجغرافي وانعكاس ذلك على القوة السياسية للدولة. فقد سجلت ليبيا عام 1973 معدل خصوبة مرتفعًا بلغ (8.3) مولودًا لكل امرأة، ومعدل نمو سكاني بلغ (3.4%)، وهو ما يعكس مرحلة ارتفاع الإنجاب والتوسع السريع في عدد السكان نتيجة انتشار الأسر الكبيرة، وانخفاض مستويات التحضر، وارتفاع القيمة الاجتماعية

للإنجاب، إلى جانب تحسن الخدمات الصحية وانخفاض الوفيات. إلا أن هذه الزيادة السكانية تركزت بدرجة كبيرة في المناطق الساحلية، مما عزز تمركز الثقل السياسي والإداري فيها.

وفي عام 1984 ارتفع معدل النمو السكاني إلى (4.2%) رغم انخفاض الخصوبة إلى (5.4) مولودًا لكل امرأة، وهو ما يرتبط بظاهرة زخم النمو السكاني الناتج عن ارتفاع نسبة الفئات الشابة واستمرار انخفاض الوفيات. ويشير ذلك إلى أن انخفاض الخصوبة لا يؤدي بشكل مباشر إلى تراجع النمو السكاني، بل تظهر نتائجه تدريجيًا. كما ساهم هذا النمو في زيادة عدد السكان، لكنه لم يحقق توازنًا في توزيعهم، إذ استمرت الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى والمناطق الساحلية التي تركزت فيها الأنشطة الاقتصادية والخدمات، مما أدى إلى تعزيز الفوارق بين المناطق الساحلية والداخلية والجنوبية.

ومع عام 1995 بدأ التحول الديموغرافي يظهر بصورة أوضح، حيث انخفضت الخصوبة إلى (3.8) مولودًا لكل امرأة وتراجع النمو السكاني إلى (2.8%)، نتيجة عوامل متعددة، من أبرزها انتشار التعليم، وتعليم المرأة، وارتفاع التحضر، وزيادة الوعي الصحي والإنجابي، وتغير أنماط الأسرة. ولم يؤثر هذا التحول في حجم السكان فقط، بل أثر أيضًا في تركيبهم العمري ومستوى كفاءتهم، فأصبحت نوعية الموارد البشرية أكثر أهمية من الزيادة العددية في دعم قوة الدولة.

واستمر هذا الاتجاه خلال الفترة (1995–2006)، حيث انخفض معدل النمو السكاني إلى (1.8%) مع استقرار الخصوبة عند (3.7)، ثم تراجعت الخصوبة إلى (3.0) خلال (2006–2010)، قبل أن ترتفع بشكل محدود إلى (3.4) خلال (2010–2015)، مع بقاء معدل النمو عند نحو (1.83%). ويعكس ذلك استمرار انتقال ليبيا من مرحلة النمو السكاني المرتفع إلى مرحلة أكثر استقرارًا ديموغرافيًا، وهو تحول له آثار مستقبلية على حجم القوة البشرية المتاحة للدولة.

وتشير التوقعات للفترة (2015–2030) إلى استمرار انخفاض الخصوبة من (3.2) إلى (2.1) مولودًا لكل امرأة، مع انخفاض معدل النمو السكاني إلى نحو (1.6%)، بما يشير إلى اقتراب المجتمع الليبي من مرحلة الإحلال السكاني. ويجعل هذا التحول قضية توزيع السكان أكثر أهمية من مجرد زيادة أعدادهم، إذ إن التوزيع الجغرافي للسكان يمثل عاملًا أساسيًا في تعزيز قدرة الدولة على استثمار مواردها وتحقيق التوازن بين أقاليمها.

جدول (1) تطور معدلات النمو السكاني والخصوبة الكلية للفترة 1973–2015 وتوقعات الفترة 2015–2030.

السنوات	معدل الخصوبة الكلية	معدل نمو السكان
1973	8.3	3.4
1984	5.4	4.2
1995	3.8	2.8
1995 - 2006	3.7	1.8
2006 - 2010	3.0	1.8
2010 - 2015	3.4	1.83
2015 - 2020	3.2	1.7
2020 - 2025	2.7	1.6
2025 - 2030	2.1	1.6

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية(تحديات التنمية في ليبيا،2018)ص31

ب–تطور عدد السكان الليبيين وغير الليبيين

تعد دراسة تطور أعداد السكان الليبيين وغير الليبيين من المؤشرات المهمة في تحليل البنية السكانية للدولة، لما توضحه من تغيرات في حجم السكان وتركيبهم، وتأثير الهجرة الوافدة في الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع كما يسهم هذا البحث في تفسير أثر التحولات السكانية على توزيع السكان وقدرة الدولة على إدارة مواردها البشرية وتحقيق التوازن السكاني (الخفاجي، 2010، ص96).

يكشف الجدول (2) التحولات الديموغرافية المرتبطة بحجم السكان وتركيبهم، والتي تعد من العوامل المؤثرة في توزيع السكان وفي القوة السياسية للدولة. فقد بلغ عدد السكان الإجمالي عام 1973 نحو (2.249.237) نسمة، منهم (2.052.372) ليبيًا و(196.865) غير ليبي، حيث بلغت نسبة غير الليبيين نحو (8.87%) من إجمالي السكان. ويعكس ذلك بداية مرحلة شهدت فيها ليبيا زيادة تدريجية في أعداد السكان الأجانب نتيجة توسع النشاط الاقتصادي والحاجة إلى العمالة الوافدة، خاصة مع ارتفاع معدلات التنمية والاستثمارات خلال تلك المرحلة.

وفي عام 1984 ارتفع إجمالي عدد السكان إلى (3.642.576) نسمة، وارتفع عدد غير الليبيين إلى (411.517) نسمة، لتصل نسبتهم إلى (11.30%)، وهي أعلى نسبة خلال الفترة المدروسة. ويرتبط ذلك بالطفرة الاقتصادية التي شهدتها ليبيا خلال السبعينيات والثمانينيات، والتي أدت إلى زيادة الطلب على العمالة الأجنبية للمساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية، خاصة في قطاعات البناء والخدمات والأنشطة الإنتاجية. وقد أسهم هذا التدفق في دعم الاقتصاد الوطني، لكنه أدى في الوقت نفسه إلى تغير نسبي في التركيب السكاني، خصوصًا في المدن والمناطق التي تركزت فيها الأنشطة الاقتصادية.

أما عام 1995 فقد ارتفع عدد السكان الليبيين إلى (4.389.740) نسمة، في حين انخفض عدد غير الليبيين قليلًا إلى (409.326) نسمة، وانخفضت نسبتهم إلى (8.53%). ويعكس ذلك تأثير الظروف الاقتصادية والسياسية التي أدت إلى تراجع حجم العمالة الوافدة مقارنة بالفترة السابقة، مع استمرار اعتماد بعض القطاعات على العمالة الأجنبية. واستمر هذا الاتجاه عام 2006، حيث بلغ عدد غير الليبيين (359.540) نسمة بنسبة (6.35%)، وهي أدنى نسبة خلال الجدول، مقابل ارتفاع عدد السكان الليبيين إلى أكثر من (5.2) مليون نسمة، نتيجة استمرار النمو الطبيعي للسكان الليبيين.

وخلال الفترة اللاحقة ارتفع عدد غير الليبيين مرة أخرى، إذ بلغ عام 2010 نحو (439.245) نسمة بنسبة (7.15%)، ثم ارتفع عام 2015 إلى (584.365) نسمة بنسبة (8.57%)، ووصل عام 2016 إلى (664.476) نسمة بنسبة (9.48%). ويشير هذا الارتفاع إلى استمرار جاذبية ليبيا للعمالة الوافدة بسبب موقعها الجغرافي، واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى كونها نقطة عبور واستقرار لبعض فئات المهاجرين. كما أدى استمرار وجود السكان غير الليبيين إلى زيادة التنوع السكاني، خاصة في المدن الكبرى والمناطق الساحلية التي تتركز فيها الأنشطة الاقتصادية والخدمات.

وتشير الأرقام في عام 2020 إلى ارتفاع عدد السكان الإجمالي إلى (7.556.141) نسمة، منهم (744.564) غير ليبي، بنسبة تصل إلى (9.85%)، ثم يتوقع أن يبلغ إجمالي السكان عام 2030 نحو (8.841.116) نسمة، منهم (785.429) غير ليبي بنسبة (8.88%). وتوضح هذه التقديرات استمرار ارتفاع أعداد السكان الليبيين وغير الليبيين، مع بقاء نسبة غير الليبيين ضمن مستويات متقاربة، مما يعكس استمرار تأثير الهجرة والعمالة الأجنبية في التركيب السكاني للدولة.

جدول (2) تطور عدد السكان الليبيين وغير الليبيين في الفترة 1973–2030.

السنة	ليبيون	غير ليبيين	المجموع	نسبة غير الليبيين
1973	2.052.372	196.865	2.249.237	8.87
1984	3.231.059	411.517	3.642.576	11.30
1995	4.389.740	409.326	4.799.066	8.53
2006	5.298.152	359.540	5.657.692	6.35
2010	5.707.945	439.245	6.147.190	7.15
2015	6.236.321	584.365	6.820.686	8.57
2016	6.347.417	664.476	7.011.893	9.48
2020	6.811.577	744.564	7.556.141	9.85
2030	8.055.687	785.429	8.841.116	8.88

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية(تحديات التنمية في ليبيا،2018)ص33

ج- مؤشرات الشيخوخة في ليبيا

تعد دراسة مؤشرات الشيخوخة في ليبيا من الموضوعات الديموغرافية المهمة، إذ تشير التحولات السكانية إلى ارتفاع تدريجي في نسبة كبار السن نتيجة تحسن متوسط العمر المتوقع وانخفاض معدلات الخصوبة، مما يؤثر في بنية المجتمع الليبي، كما تتمثل أهم المؤشرات في زيادة نسبة السكان بعمر 65 سنة فأكثر، وارتفاع احتياجات الرعاية الصحية والاجتماعية لهذه الفئة (منظمة الصحة العالمية، 2023، ص 1). يوضح الجدول (3) التحولات المتوقعة في التركيب العمري للسكان، والتي تمثل أحد العوامل المهمة في دراسة توزيع السكان وأثره على القوة السياسية للدولة. فالتغير في التركيب العمري لا يرتبط فقط بالجانب الاجتماعي والاقتصادي، بل يؤثر بصورة مباشرة في حجم القوة البشرية المتاحة، وفي قدرة الدولة على توفير القوى العاملة، ودعم مؤسساتها المختلفة، وتحقيق التوازن بين الفئات العمرية داخل المجتمع.

تشير بيانات عام 2010 إلى أن نسبة إعالة كبار السن (65 سنة فأكثر) بلغت (6.9%)، بينما بلغت نسبة إعالة الفئة العمرية الأكبر سنًا (80 سنة فأكثر) نحو (1.1%)، في حين بلغ مؤشر التعمير (15.5). وتعكس هذه المؤشرات أن المجتمع الليبي في تلك المرحلة كان مجتمعًا فتيًا نسبيًا، حيث كانت نسبة كبار السن محدودة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، وهو ما وفر للدولة قاعدة بشرية واسعة من فئات الشباب وسن العمل، الأمر الذي يعد أحد مقومات القوة السياسية والاقتصادية، من خلال توفير القوى العاملة والقدرة على دعم القطاعات الإنتاجية والأمنية والعسكرية.

أما التوقعات لعام 2050 فتظهر تغيرًا واضحًا في بنية السكان، إذ ترتفع نسبة إعالة كبار السن إلى (28.9%)، وترتفع نسبة إعالة الفئة العمرية (80 سنة فأكثر) إلى (6.0%)، كما يرتفع مؤشر التعمير إلى (110.4). ويشير ذلك إلى اتجاه المجتمع الليبي نحو مرحلة متقدمة من الشيخوخة السكانية نتيجة انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع متوسط العمر المتوقع، حيث ستزداد نسبة كبار السن مقارنة بالسكان في سن العمل. ويعد هذا التحول من أبرز التحديات الديموغرافية المستقبلية، لأنه سيؤدي إلى زيادة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الدولة، نتيجة ارتفاع الحاجة إلى خدمات الرعاية الصحية، وأنظمة الضمان الاجتماعي، والخدمات الموجهة للفئات العمرية المتقدمة

جدول (3) مؤشرات الشيخوخة في ليبيا (2010–2050).

2010			2050		
نسبة إعالة كبار السن(+65)	**نسبة إعالة الأكبر سنا(+80)**	**مؤشر التعمير**	**نسبة إعالة كبار السن(+65)**	**نسبة إعالة الأكبر سنا(+80)**	**مؤشر التعمير**
6.9	**1.1**	**15.5**	**28.9**	**6.0**	**110.4**

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، تقرير السكان والتنمية، العدد السادس، 2014.

ثانياً: توزيع السكان وتنمية الموارد البشرية وأثرها في القوة السياسية

تعد دراسة توزيع السكان وتنمية الموارد البشرية وأثرها في القوة السياسية من الموضوعات المهمة في الجغرافيا السياسية، إذ يرتبط حجم السكان وتوزيعهم ومستوى تأهيلهم بقدرة الدولة على تحقيق التنمية وتعزيز نفوذها السياسي، فكلما ارتفعت كفاءة الموارد البشرية ازدادت قدرة الدولة على استثمار طاقاتها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. كما يمثل العنصر البشري أساساً في دعم قوة الدولة ومكانتها السياسية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023، ص 27).

أ- تطور حجم الالتحاق المدرسي لمرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط

تعد دراسة تطور حجم الالتحاق المدرسي لمرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط من المؤشرات المهمة لقياس تطور النظام التعليمي، إذ يعكس تغير أعداد الملتحقين مدى انتشار التعليم وتحسن فرص الوصول إليه، كما يرتبط بالنمو السكاني والسياسات التعليمية المتبعة وقد شهدت معدلات الالتحاق تغيرات مرتبطة بالتوسع في الخدمات التعليمية وزيادة الطلب على التعليم. (اليونسكو، 2022، ص 56).

يوضح الجدول (4) التحولات التي طرأت على حجم السكان في سن التعليم، ومدى ارتباطها بالتنمية البشرية وتوزيع السكان، باعتبار أن التعليم يمثل أحد العناصر الأساسية في بناء قوة الدولة السياسية. فالتغير في أعداد الطلبة والفصول والمدرسين لا يعكس فقط تطور النظام التعليمي، بل يعبر أيضًا عن التحولات الديموغرافية والاجتماعية التي شهدتها ليبيا، ومدى قدرة الدولة على استثمار العنصر البشري في تعزيز مكانتها وقوتها.

ففي بداية الفترة (1969–1970) بلغ إجمالي عدد الملتحقين بالتعليم الأساسي والمتوسط نحو (369371) طالبًا وطالبة، منهم (250424) من البنين و(118947) من البنات، مع وجود (11272) فصلًا و(14372) مدرسًا. وتعكس هذه الأرقام محدودية قاعدة التعليم في تلك المرحلة نتيجة انخفاض عدد السكان، وضعف انتشار المؤسسات التعليمية، خاصة في بعض المناطق البعيدة عن المراكز الحضرية، مما كان يؤثر في مستوى توزيع الخدمات التعليمية بين مختلف أقاليم الدولة.

وخلال الفترة الممتدة حتى (1979–1980) شهد التعليم توسعًا كبيرًا، حيث ارتفع عدد الطلبة إلى (899135) طالبًا وطالبة، بزيادة بلغت (529764) طالبًا، كما ارتفع عدد الفصول إلى (30924) فصلًا والمدرسين إلى (54912) مدرسًا. ويرتبط هذا النمو بالزيادة السكانية التي شهدتها ليبيا خلال تلك المرحلة، وارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم نتيجة سياسات الدولة الرامية إلى نشر التعليم وتوسيع قاعدة المشاركة التعليمية. كما شهدت هذه الفترة ارتفاعًا واضحًا في التحاق الإناث بالتعليم، مما يعكس تغيرًا اجتماعيًا مهمًا في اتجاهات التعليم والمشاركة المجتمعية.

واستمر التوسع خلال الفترة (1994–1995)، إذ بلغ عدد الملتحقين نحو (1664804) طالبًا وطالبة، بزيادة قدرها (765669) مقارنة بالفترة السابقة، وارتفع عدد الفصول إلى (64746) فصلًا، والمدرسين إلى (137159) مدرسًا. ويشير ذلك إلى اتساع القاعدة التعليمية نتيجة ارتفاع عدد السكان في سن البحث، وتحسن انتشار المؤسسات التعليمية، إلا أن هذا التوسع ارتبط أيضًا بزيادة الضغط على البنية التعليمية بسبب النمو السكاني السريع وتفاوت توزيع السكان بين المناطق، حيث تركزت الخدمات التعليمية بصورة أكبر في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

أما خلال الفترة (2004–2005)، فقد بلغ عدد الطلبة (1675478) طالبًا وطالبة، بزيادة محدودة بلغت (10674) فقط مقارنة بالفترة السابقة، رغم ارتفاع عدد المدرسين إلى (272323) مدرسًا، بينما انخفض عدد الفصول إلى (61961) فصلًا. ويعكس ذلك دخول ليبيا مرحلة أكثر استقرارًا في نمو أعداد الطلبة، مع استمرار التحديات المرتبطة بكفاءة توزيع الموارد التعليمية، حيث لا يرتبط نجاح النظام التعليمي بعدد المؤسسات فقط، وإنما بمدى توافق توزيعها مع التوزيع الجغرافي للسكان.

وفي الفترة (2008–2009) انخفض عدد الملتحقين إلى (1595014) طالبًا وطالبة، بتراجع بلغ (80464) طالبًا، كما انخفض عدد الفصول والمدرسين، وهو ما يمكن تفسيره بالتغيرات الديموغرافية والاجتماعية التي أثرت في أعداد الفئات العمرية المدرسية، إضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي انعكست على قطاع التعليم. ثم عاد الالتحاق إلى الارتفاع بشكل واضح خلال (2014–2015)، حيث بلغ إجمالي الطلبة (2246985) طالبًا وطالبة، بزيادة قدرها (651971)،

كما ارتفع عدد الفصول إلى (71867) فصلًا والمدرسين إلى (233605) مدرسًا، مما يدل على استمرار الطلب على الخدمات التعليمية نتيجة استمرار النمو السكاني وارتفاع نسبة السكان في سن التعليم.

جدول (4) تطور حجم الالتحاق المدرسي لمرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط للفترة 1970–2015.

السنوات	المجموع - بنين	المجموع - بنات	المجموع	حجم الزيادة في الالتحاق	فصول	حجم الزيادة في الفصول	مدرسون	حجم الزيادة في الفصول
1969-1970	250424	118947	369371	0	11272	0	14372	0
1979-1980	493875	405260	899135	529764	30924	19652	54912	40540
1994-1995	838388	826416	1664804	765669	64746	33822	137159	82247
2004-2005	810212	865266	1675478	10674	61961	-2785	272323	135164
2008-2009	775739	819275	1595014	-80464	60202	-1759	181487	-90836
2014-2015	1126219	1120766	2246985	651971	71867	11665	233605	52118

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية(تحديات التنمية في ليبيا،2018)ص37

ب–تطور عرض العمل ومعدلات النشاط بين السكان في سن العمل

تعد دراسة تطور عرض العمل ومعدلات النشاط بين السكان في سن العمل من الموضوعات المهمة في الدراسات السكانية والاقتصادية، إذ تعكس حجم القوة العاملة ومدى مساهمتها في النشاط الاقتصادي، كما تتأثر بعوامل النمو السكاني ومستويات التعليم وفرص التشغيل (منظمة العمل الدولية، 2022، ص 34). ويعد ارتفاع معدلات النشاط مؤشراً على زيادة مشاركة السكان في سوق العمل ودعم التنمية الاقتصادية.

يوضح الجدول (5) التحولات التي طرأت على حجم السكان القادرين على العمل، ومدى ارتباطها بالتغيرات الديموغرافية والاجتماعية، باعتبار أن قوة العمل تمثل أحد المقومات الأساسية لقوة الدولة السياسية والاقتصادية. فحجم السكان في سن العمل ومستوى مشاركتهم الاقتصادية لا يحددان فقط قدرة الدولة على تحقيق التنمية، بل يؤثران أيضًا في قدرتها على بناء مؤسساتها وتعزيز نفوذها الداخلي والخارجي.

تشير بيانات عام 1984 إلى أن عدد السكان في سن العمل بلغ نحو (1.620.120) نسمة، منهم (832077) من الذكور و(788043) من الإناث، بينما بلغ إجمالي العاملين اقتصاديًا (680994) فردًا، بمعدل نشاط إجمالي قدره (42.03%). ويلاحظ ارتفاع معدل النشاط بين الذكور إلى (71.31%) مقارنة بالإناث التي سجلت (11.12%)، وهو ما يعكس طبيعة المجتمع في تلك المرحلة، حيث كانت مشاركة المرأة في سوق العمل محدودة نتيجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية، في حين شكل الذكور الجزء الأكبر من القوة العاملة.

وفي عام 1995 ارتفع عدد السكان في سن العمل إلى (2675476) نسمة، وارتفع عرض العمل إلى (1025083) فردًا، إلا أن معدل النشاط الإجمالي انخفض إلى (38.31%)، نتيجة نمو عدد السكان في سن العمل بوتيرة أسرع من نمو

المشاركين اقتصاديًا. كما استمر انخفاض معدل النشاط لدى الذكور إلى (61.33%)، مقابل ارتفاع محدود لدى الإناث إلى (14.50%)، وهو ما يشير إلى بداية تغير تدريجي في دور المرأة الاقتصادي مع استمرار محدودية مشاركتها مقارنة بالذكور.

أما عام 2006 فقد شهد تطورًا واضحًا في حجم قوة العمل، إذ بلغ عدد السكان في سن العمل (3652319) نسمة، وارتفع عرض العمل إلى (1675880) فردًا، كما ارتفع معدل النشاط الإجمالي إلى (45.89%). ويبرز في هذه المرحلة ارتفاع مشاركة الإناث بصورة ملحوظة، حيث ارتفع معدل نشاطهن إلى (26.44%)، نتيجة توسع فرص التعليم، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتغير بعض الأنماط الاجتماعية المرتبطة بدورها الاقتصادي.

واستمر هذا الاتجاه خلال الفترة (2012–2015)، حيث ارتفع عدد السكان في سن العمل إلى أكثر من (4.2) مليون نسمة عام 2015، وبلغ عرض العمل نحو (1980803) أفراد، مع وصول معدل النشاط الإجمالي إلى (47.03%). كما ارتفع معدل النشاط بين الإناث إلى (35.32%) مقابل انخفاض نسبي في معدل نشاط الذكور إلى (58.25%)، مما يعكس تحولًا مهمًا في تركيب القوة العاملة وزيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

وتشير الأرقام عام 2020 استمرار ارتفاع عدد السكان في سن العمل ليصل إلى (4672904) نسمة، مع ارتفاع عرض العمل إلى (2190073) فردًا، بينما يتوقع أن يصل عدد السكان في سن العمل عام 2030 إلى (5553246) نسمة، ويبلغ عرض العمل نحو (2680317) فردًا، مع ارتفاع معدل النشاط الإجمالي إلى (48.27%). كما يتوقع استمرار ارتفاع مشاركة الإناث لتصل إلى (36.84%)، في حين يستقر معدل نشاط الذكور عند مستويات قريبة من (59.44%). ويشير ذلك إلى استمرار التحول نحو زيادة مساهمة المرأة في الاقتصاد، وتنامي أهمية الموارد البشرية باعتبارها عنصرًا رئيسيًا في التنمية.

جدول (5) تطور عرض العمل ومعدلات النشاط بين السكان في سن العمل حسب الجنس للفترة 1984–2030.

السنوات	سكان 15 سنة فأكثر - ذكور	سكان 15 سنة فأكثر - إناث	سكان 15 سنة فأكثر - المجموع	عاملين اقتصاديا (عرض العمل) - ذكور	عاملين اقتصاديا (عرض العمل) - إناث	عاملين اقتصاديا (عرض العمل) - المجموع	معدلات النشاط - ذكور	معدلات النشاط - إناث	معدلات النشاط - المجموع
1984م	832077	788043	1620120	593331	87663	680994	71.31	11.12	42.03
1995م	1360737	1314739	2675476	834493	190590	1025083	61.33	14.50	38.31
2006م	1846485	1805834	3652319	1198408	477472	1675880	64.90	26.44	45.89
2012م	2026254	1915732	3941986	1232976	646854	1879830	60.85	33.77	47.69
2015م	2150943	2060813	4211756	1252924	727879	1980803	58.25	35.32	47.03
2020م	2362458	2310446	4672904	1364319	825753	2190073	57.75	35.74	46.87
2030م	2807529	2745717	5553246	1668795	1011522	2680317	59.44	36.84	48.27

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية(تحديات التنمية في ليبيا،2018)ص39

ج- معدلات الحالة التعليمية للسكان الليبيين من 15 سنة فأكثر

تعد دراسة معدلات الحالة التعليمية للسكان الليبيين من عمر 15 سنة فأكثر من المؤشرات المهمة لقياس مستوى التنمية البشرية، إذ توضح توزيع السكان حسب مستويات التعليم المختلفة ومدى انتشار المعرفة والمهارات في المجتمع، مما ينعكس على سوق العمل والتنمية الاقتصادية كما تسهم هذه المؤشرات في تقييم كفاءة النظام التعليمي وقدرته على تلبية احتياجات السكان. (اليونسكو، 2022، ص 63).

يوضح الجدول (6) التحول الكبير الذي شهده المجتمع الليبي في مجال التعليم، والذي يمثل أحد أهم عناصر القوة البشرية المؤثرة في توزيع السكان وفي القوة السياسية للدولة. فالتعليم لا يعد مجرد مؤشر اجتماعي، بل يمثل عاملًا أساسيًا في بناء رأس المال البشري، ورفع كفاءة السكان، وتعزيز قدرة الدولة على إدارة مواردها ومؤسساتها وتحقيق التنمية.

تشير بيانات عام 1964 إلى ارتفاع نسبة الأمية بين السكان الليبيين إلى (77.82%)، مقابل انخفاض شديد في نسبة الحاصلين على التعليم الأساسي والمتوسط والجامعي، حيث لم تتجاوز نسبة التعليم الجامعي فأعلى (0.18%). وتعكس هذه المؤشرات طبيعة المجتمع الليبي في تلك المرحلة، حيث كانت فرص التعليم محدودة، خاصة في المناطق الريفية والبعيدة، مما أدى إلى ضعف مستوى التأهيل البشري وانخفاض قدرة السكان على المشاركة الفاعلة في الأنشطة الاقتصادية والإدارية والسياسية.

ومع بداية مرحلة التنمية بعد عام 1964 شهد الوضع التعليمي تحسنًا واضحًا، إذ انخفضت نسبة الأمية إلى (56.73%) عام 1973، وارتفعت نسبة الحاصلين على التعليم الأساسي إلى (16.52%) والتعليم المتوسط إلى (5.99%). ويعود هذا التحسن إلى توسع الدولة في إنشاء المؤسسات التعليمية ونشر المدارس في مختلف المناطق، مما ساهم في زيادة فرص الالتحاق بالتعليم ورفع مستوى تأهيل السكان، خاصة مع تزايد الاهتمام بالتنمية البشرية باعتبارها عنصرًا أساسيًا في بناء الدولة الحديثة.

واستمر التطور خلال عام 1984، حيث انخفضت نسبة الأمية إلى (39.88%)، مقابل ارتفاع نسبة الحاصلين على التعليم الأساسي إلى (33.67%) والتعليم المتوسط إلى (10.43%)، كما ارتفعت نسبة التعليم الجامعي فأعلى إلى (1.89%). ويشير ذلك إلى انتقال المجتمع الليبي تدريجيًا من مرحلة سيطرة التعليم المحدود إلى مرحلة توسع قاعدة المتعلمين، وهو ما انعكس على زيادة حجم الكفاءات البشرية القادرة على المساهمة في القطاعات الاقتصادية والإدارية.

وفي عام 1995 واصل المستوى التعليمي تحسنه، إذ انخفضت الأمية إلى (22.54%)، وارتفعت نسبة التعليم الأساسي إلى (42.91%)، والتعليم المتوسط إلى (19.59%)، والتعليم الجامعي إلى (4.31%). ويعكس ذلك نجاح سياسات التوسع في التعليم، وزيادة مشاركة مختلف فئات المجتمع، بما فيها المرأة، في العملية التعليمية، الأمر الذي ساهم في تحسين نوعية الموارد البشرية وتعزيز قدرة الدولة على الاستفادة من طاقاتها السكانية.

أما خلال عام 2006 فقد شهدت ليبيا انخفاضًا كبيرًا في نسبة الأمية لتصل إلى (13.21%)، مع ارتفاع واضح في نسبة التعليم المتوسط إلى (33.87%) والتعليم الجامعي فأعلى إلى (8.6%). واستمر هذا الاتجاه عام 2012، حيث انخفضت الأمية إلى (10.1%)، وارتفعت نسبة التعليم الجامعي إلى (10.77%)، مما يدل على تطور ملموس في بناء مجتمع أكثر تعليمًا وتأهيلًا، وزيادة أهمية المعرفة والمهارات في تكوين القوة البشرية للدولة.

جدول (6) معدلات الحالة التعليمية للسكان الليبيين من 15 سنة فأكثر للفترة 1964–2012.

المستوى التعليمي	1964	1973	1984	1995	2006	2012
أمي	77.82	56.73	39.88	22.54	13.21	10.1
يقرأ ويكتب	15.47	20.06	14.13	10.29	5.66	4.51
تعليم أساسي	5.95	16.52	33.67	42.91	37.93	37.15
تعليم متوسط	0.56	5.99	10.43	19.59	33.87	36.96
الجامعية فما فوق	0.18	0.61	1.89	4.31	8.6	10.77
غير مبين	0.03	0.09	0	0	0.74	0.51

المصدر :مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعدادات 64-1984، ومسح التشغيل والبطالة 2012، الهيئة العامة للمعلومات، نتائج التعدادات العامة للسكان 1995 و 2006

المحور الثالث: توزيع السكان والاستقرار السياسي والاجتماعي في ليبيا

تعد دراسة توزيع السكان والاستقرار السياسي والاجتماعي في ليبيا من الموضوعات المهمة في الجغرافيا السياسية، إذ يؤثر التباين المكاني في توزيع السكان بين المناطق الساحلية والداخلية في مستوى التنمية وتوفير الخدمات وتعزيز الاستقرار المجتمعي، كما يرتبط الاستقرار بتوازن توزيع الموارد والسكان ويُعد تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم عاملاً أساسياً في دعم الوحدة والاستقرار السياسي. (الأمم المتحدة، 2022، ص 41).

أ- عدد النازحين والمهاجرين داخلياً من المدن والمناطق الليبية

تعد دراسة عدد النازحين والمهاجرين داخلياً من المدن والمناطق الليبية من المؤشرات المهمة لفهم التحولات السكانية والاجتماعية، إذ ترتبط حركة النزوح الداخلي بالأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية، وتؤثر في توزيع السكان والضغط على الخدمات في مناطق الاستقبال كما يمثل تتبع أعداد النازحين أداة مهمة لتقييم آثار الأزمات على الاستقرار والتنمية. (المنظمة الدولية للهجرة، 2023، ص 22).

يوضح الجدول (7) حجم النازحين والمهاجرين داخليًا من عدد من المدن والمناطق الليبية، حيث بلغ مجموعهم نحو (393) ألف نازحًا أو مهاجرًا داخليًا، وهو ما يعكس تأثير الظروف الأمنية والسياسية التي مرت بها ليبيا على أنماط توزيع السكان وحركتهم داخل الإقليم. وتعد ظاهرة النزوح الداخلي من العوامل الديموغرافية المهمة التي تؤثر في التوازن السكاني بين المناطق، وفي قدرة الدولة على إدارة مواردها وخدماتها، كما ترتبط بصورة مباشرة بمفهوم القوة السياسية للدولة من خلال علاقتها بالاستقرار والسيطرة على المجال الجغرافي.

وإن هناك تفاوتًا واضحًا في أعداد النازحين بين المدن والمناطق المختلفة، حيث سجلت منطقة ورشفانة أعلى عدد من النازحين والمهاجرين داخليًا بنحو (260) ألف نازحًا أو مهاجرًا داخليًا، وهو ما يمثل الجزء الأكبر من إجمالي حركة النزوح المسجلة في الجدول. ويشير ذلك إلى حجم التأثير الذي خلفته الصراعات المحلية والتوترات الأمنية على هذه المنطقة، وما ترتب عليها من تغيرات في توزيع السكان وانتقال أعداد كبيرة من السكان إلى مناطق أكثر أمنًا. كما سجلت تاورغاء وبنغازي أعدادًا مرتفعة نسبيًا بلغت نحو (27) ألف نازحًا أو مهاجرًا داخليًا لكل منهما، بينما بلغت الأعداد في المشاشية بالعوينية نحو (18) ألف نازحًا أو مهاجرًا داخليًا، وسرت نحو (13) ألف نازحًا أو مهاجرًا داخليًا.

وأن هناك أعداد متفاوتة من النازحين والمهاجرين داخليًا في عدد من المناطق الأخرى، مثل ككلة التي سجلت نحو (12) ألف نازحًا أو مهاجرًا داخليًا، وطرابلس نحو (10) آلاف نازحًا أو مهاجرًا داخليًا، والكرام وطمينه نحو (8) آلاف نازحًا أو مهاجرًا داخليًا، ودرنة نحو (7) آلاف نازحًا أو مهاجرًا داخليًا، إضافة إلى أعداد أقل في مناطق الطوارق بغدامس والجرامنة بدرج والقوالش. ويعكس هذا التفاوت اختلاف تأثير الأحداث الأمنية والسياسية بين المناطق، كما يوضح أن حركة السكان لم تكن متجانسة، بل ارتبطت بدرجة الاستقرار والأمن وتوفر الخدمات في كل منطقة.

جدول (7) عدد النازحين والمهاجرين داخلياً من المدن والمناطق الليبية (بالآلاف).

المدينة	عدد المهاجرين والنازحين (بالآلاف)
بنغازي	27
درنة	7
سرت	13
تاورغاء	27
الكرام وطمينه	8
طرابلس	10
ورشفانه	260
الطوارق بغدامس	4.5
الجرامنة بدرج	3.345
ككلة	12
المشاشية بالعوينية	18
القوالش	3
المجموع	393.000ألف نازحاً أو مهاجراً

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية(تحديات التنمية في ليبيا،2018)ص214

ب-أعداد المهاجرين والنازحين

تعد دراسة أعداد المهاجرين والنازحين من المؤشرات المهمة في تحليل التغيرات السكانية في ليبيا، إذ تعكس حجم الحركات السكانية الناتجة عن الظروف الأمنية والاقتصادية والسياسية، وما يترتب عليها من آثار في توزيع السكان والخدمات والتنمية، كما تسهم متابعة هذه الأعداد في فهم تحديات الاستقرار الاجتماعي وإدارة الموارد. (المنظمة الدولية للهجرة، 2023، ص 22).

يوضح الجدول (8) تأثير الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد على حركة السكان وإعادة تشكيل توزيعهم الجغرافي. فقد بلغ إجمالي عدد المهاجرين والنازحين نحو (484481) مواطنًا، منهم (256615) مواطنًا نازحًا و(351382) مواطنًا مهاجرًا، في حين بلغ عدد العائدين نحو (227866) مواطنًا. وتوضح هذه الأرقام حجم التحولات السكانية التي شهدتها ليبيا، ومدى ارتباطها بالاستقرار السياسي والأمني، باعتبار أن حركة السكان تعد من العوامل المؤثرة في توزيع السكان وفي قوة الدولة وقدرتها على إدارة إقليمها.

وأن عدد المهاجرين كان أكبر من عدد النازحين، وهو ما يعكس اتساع نطاق انتقال السكان نتيجة البحث عن الأمن أو فرص العمل أو ظروف المعيشة الأفضل، سواء داخل البلاد أو خارجها بحسب ظروف الهجرة. كما يعكس ارتفاع أعداد النازحين استمرار تأثير الصراعات والتوترات الأمنية على استقرار بعض المناطق، حيث اضطرت أعداد كبيرة من المواطنين إلى مغادرة مناطقهم الأصلية والانتقال إلى مناطق أخرى أكثر أمنًا، مما أدى إلى تغيرات واضحة في الخريطة السكانية الداخلية.

وتؤثر هذه التحركات السكانية بصورة مباشرة في توزيع السكان في ليبيا، إذ أدت إلى زيادة الضغط السكاني على بعض المدن والمناطق المستقبلة للنازحين والمهاجرين، خاصة المناطق الحضرية التي تتوفر فيها الخدمات وفرص العمل، بينما شهدت بعض المناطق الأصلية تراجعًا في عدد سكانها ونشاطها الاقتصادي. ويؤدي هذا الاختلال في توزيع السكان إلى تحديات مرتبطة بتوفير الخدمات الأساسية، وتخطيط التنمية، وتحقيق التوازن بين مختلف الأقاليم.

أما ارتفاع عدد العائدين الذي بلغ (227866) مواطنًا، فيشير إلى وجود اتجاه نحو استعادة جزء من الاستقرار في بعض المناطق، ورغبة السكان في العودة إلى أماكنهم الأصلية عند تحسن الظروف الأمنية. وتمثل عودة السكان عاملًا مهمًا في إعادة تنشيط المجتمعات المحلية، واستعادة النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتقوية الارتباط بين السكان ومناطقهم الأصلية، بما يساهم في إعادة التوازن السكاني.

جدول (8) أعداد المهاجرين والنازحين سنة 2017.

الصفة	العدد
نازح	256615 مواطن
مهاجر	351382 مواطن
المجموع	484481 مواطن
عائد	227866 مواطن

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية(تحديات التنمية في ليبيا،2018)ص215

ج- نسب مشاركة المرأة في العملية الانتخابية

تعد دراسة نسب مشاركة المرأة في العملية الانتخابية من المؤشرات المهمة لقياس مستوى المشاركة السياسية والاندماج المجتمعي، إذ تعكس مدى حضور المرأة في ممارسة حقها الانتخابي والمساهمة في صنع القرار، كما ترتبط بالتشريعات والظروف الاجتماعية والسياسية السائدة، وتعد زيادة مشاركة المرأة عاملاً مهماً في تعزيز التمثيل الديمقراطي وتحقيق التوازن السياسي. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2022، ص 15).

يوضح الجدول (9) نسب مشاركة المرأة في العملية الانتخابية في ليبيا خلال الاستحقاقات الانتخابية التي جرت بعد عام 2011، والمتمثلة في انتخابات المؤتمر الوطني العام عام 2012، والهيئة التأسيسية لصياغة الدستور عام 2014، ومجلس النواب عام 2014. وتعكس هذه المؤشرات مستوى انخراط المرأة الليبية في الحياة السياسية، وهو عامل يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات الديموغرافية والاجتماعية، وبمدى تطور القوة البشرية للمجتمع، باعتبار أن المشاركة السياسية تمثل أحد مؤشرات قوة الدولة وقدرتها على دمج مختلف فئات السكان في مؤسسات صنع القرار.

تشير بيانات الجدول إلى أن نسبة مشاركة المرأة في انتخابات المؤتمر الوطني العام عام 2012 بلغت في المتوسط (45%)، وهي نسبة مرتفعة نسبيًا مقارنة بالمراحل السياسية السابقة، حيث سجلت منطقة أوباري أعلى نسبة مشاركة بلغت (51%)، بينما سجلت الخمس أقل نسبة بمعدل (36%). ويعكس ذلك اتساع مشاركة المرأة في العملية السياسية بعد التحولات التي شهدتها ليبيا، وارتفاع مستوى الوعي بأهمية المشاركة الانتخابية، إلا أن التفاوت بين المناطق يشير إلى تأثير العوامل الجغرافية والاجتماعية والثقافية في مستوى مشاركة المرأة، حيث تختلف درجة الانخراط السياسي باختلاف توزيع السكان ومستويات التعليم والتحضر.

أما انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور عام 2014، فقد بلغت نسبة مشاركة المرأة فيها نحو (41%) في المتوسط، وسجلت طرابلس أعلى نسبة مشاركة بلغت (44%)، في حين جاءت الخمس في أدنى مستوى بنسبة (32%). ويعكس هذا التراجع النسبي مقارنة بعام 2012 استمرار وجود بعض التحديات المرتبطة بالمشاركة السياسية للمرأة، مثل الظروف الأمنية، والتفاوت في فرص الوصول إلى مراكز صنع القرار، وتأثير البيئة الاجتماعية في بعض المناطق. كما يوضح ارتفاع المشاركة في طرابلس ارتباط المشاركة السياسية بارتفاع الكثافة السكانية وتوفر المؤسسات التعليمية والإدارية والإعلامية.

وفي انتخابات مجلس النواب عام 2014 بلغت نسبة مشاركة المرأة نحو (40%) في المتوسط، وسجلت الكفرة أعلى نسبة مشاركة بلغت (47%)، بينما سجلت الخمس أقل نسبة بنسبة (30%). ويشير ذلك إلى أن المشاركة السياسية للمرأة لم ترتبط فقط بالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية، بل تأثرت أيضًا بالعوامل المحلية ومستوى الوعي السياسي وطبيعة المجتمع المحلي، مما يوضح أهمية الخصائص الاجتماعية والثقافية في تفسير الاختلافات المكانية في المشاركة الانتخابية.

جدول (9) نسب مشاركة المرأة في العملية الانتخابية.

الانتخابات	المتوسط%	أعلى%	أقل%
المؤتمر الوطني العام 2012	45	أوباري 51	الخمس 36
الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور 2014	41	طرابلس 44	الخمس 32
مجلس النواب 2014	40	الكفرة 47	الخمس 30

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية(تحديات التنمية في ليبيا،2018)ص260

النتائج

1- أن توزيع السكان في ليبيا يتسم بعدم التوازن المكاني الواضح، حيث يتركز معظم السكان في الشريط الساحلي والمدن الكبرى، خاصة طرابلس وبنغازي والمناطق الحضرية القريبة من الساحل، في حين تعاني المناطق الداخلية والجنوبية من انخفاض شديد في الكثافة السكانية رغم اتساع مساحتها وأهميتها الاقتصادية والأمنية. ويؤثر هذا النمط من التوزيع في قدرة الدولة على إدارة إقليمها وتحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم، كما ينعكس على القوة السياسية من خلال تركّز مراكز القرار والخدمات والأنشطة الاقتصادية في مناطق محددة.

2- أن التحولات الديموغرافية التي شهدتها ليبيا خلال العقود الماضية أثرت بصورة مباشرة في بنية السكان، فقد ارتفع عدد السكان نتيجة النمو الطبيعي، مع حدوث انخفاض تدريجي في معدلات الخصوبة والنمو السكاني، مما يشير إلى انتقال المجتمع الليبي نحو مرحلة أكثر استقرارًا ديموغرافيًا. كما أوضحت البحث أن تغير حجم السكان وتركيبهم العمري يمثل عاملًا مؤثرًا في القوة السياسية للدولة، إذ إن وجود قاعدة سكانية شابة وواسعة يوفر للدولة موردًا بشريًا مهمًا، بينما يمثل ارتفاع نسبة كبار السن مستقبلاً تحديًا يتطلب سياسات اجتماعية واقتصادية مناسبة.

3- أن تنمية الموارد البشرية تمثل أحد أهم العوامل المرتبطة بالقوة السياسية للدولة الليبية، حيث شهد قطاع التعليم تطورًا كبيرًا تمثل في انخفاض معدلات الأمية وارتفاع نسب الحاصلين على التعليم الأساسي والمتوسط والجامعي، مما أدى إلى زيادة مستوى التأهيل البشري. كما أظهرت البحث أن تطور التعليم لم يكن مجرد تحول اجتماعي، بل أصبح عنصرًا أساسيًا في بناء القدرات الوطنية، ورفع كفاءة القوى العاملة، وتعزيز قدرة الدولة على استثمار سكانها في المجالات الاقتصادية والإدارية والسياسية.

4- أن تطور عرض العمل ومعدلات النشاط بين السكان في سن العمل يعكس تنامي أهمية العنصر البشري في الاقتصاد الليبي، فقد شهدت قوة العمل ارتفاعًا ملحوظًا نتيجة زيادة عدد السكان في سن النشاط، كما سجلت مشاركة المرأة الاقتصادية تحسنًا تدريجيًا خلال الفترات المختلفة، وهو ما يشير إلى تغيرات اجتماعية مهمة في دور المرأة داخل المجتمع. ومع ذلك، فإن استمرار انخفاض معدلات النشاط مقارنة بحجم السكان في سن العمل يدل على وجود تحديات مرتبطة بقدرة الاقتصاد على استيعاب القوى البشرية وتوفير فرص العمل المناسبة.

5- أن الهجرة والنزوح الداخلي كان لهما أثر واضح في إعادة تشكيل توزيع السكان في ليبيا، إذ أدت الظروف الأمنية والسياسية إلى انتقال أعداد كبيرة من السكان بين المناطق، مما تسبب في زيادة الضغط على بعض المدن المستقبلة للنازحين، مقابل انخفاض النشاط السكاني والاقتصادي في بعض المناطق الأصلية. ويؤكد ذلك أن الاستقرار السياسي والاجتماعي يرتبط بدرجة كبيرة بقدرة الدولة على إدارة الحركات السكانية وتحقيق التوازن بين مختلف الأقاليم، لأن استمرار النزوح يؤدي إلى اختلالات تؤثر في التنمية والخدمات والأمن المجتمعي.

6- أن القوة السياسية للدولة الليبية لا تعتمد على حجم السكان فقط، وإنما ترتبط بمدى كفاءة توزيعهم، ومستوى تأهيلهم، ومشاركتهم الاقتصادية والسياسية. فقد أوضحت مؤشرات مشاركة المرأة في العملية الانتخابية وجود تطور نسبي في المشاركة السياسية للمرأة، إلا أن استمرار التفاوت بين المناطق يشير إلى تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية والجغرافية في مستوى المشاركة. وبالتالي فإن تعزيز القوة السياسية يتطلب بناء مجتمع أكثر مشاركة، وتحقيق تنمية بشرية متوازنة، وربط السكان بمؤسسات الدولة ومشروعات التنمية.

التوصيات

1- تبني سياسة سكانية متوازنة تهدف إلى الحد من التركز السكاني في المناطق الساحلية، وتشجيع الاستقرار والتنمية في المناطق الداخلية والجنوبية من خلال توفير الخدمات الأساسية وفرص العمل.

2- العمل على تعزيز الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تطوير التعليم والتدريب المهني وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، بما يسهم في رفع كفاءة السكان وتحويلهم إلى عنصر فاعل في قوة الدولة.

3- وضع خطط وطنية لمعالجة آثار النزوح والهجرة الداخلية من خلال دعم عودة السكان إلى مناطقهم الأصلية، وإعادة إعمار المناطق المتضررة، وتحسين الظروف الأمنية والخدمية التي تشجع على الاستقرار.

4- دعم مشاركة المرأة الليبية في الحياة الاقتصادية والسياسية من خلال توفير بيئة تشريعية واجتماعية تساعد على زيادة حضورها في سوق العمل والمؤسسات السياسية ومواقع صنع القرار.

5- تطوير قواعد البيانات السكانية والإحصائية بشكل مستمر، بما يساعد صناع القرار على التخطيط السليم لتوزيع السكان والخدمات واستثمار الموارد البشرية وفق الاحتياجات الفعلية لكل منطقة.

المقترحات

1- إجراء دراسات مستقبلية حول سيناريوهات توزيع السكان في ليبيا حتى عام 2050، وقياس تأثير التحولات الديموغرافية المستقبلية على قوة الدولة واستقرارها السياسي.

2- إعداد بحوث متخصصة حول العلاقة بين التنمية الإقليمية وإعادة توزيع السكان، مع التركيز على إمكانات المناطق الجنوبية والداخلية في جذب السكان والاستثمارات.

3- دراسة أثر الهجرة الداخلية والخارجية على الأمن الوطني الليبي، وتحليل دور السياسات الحكومية في الحد من آثارها السلبية وتعظيم فوائدها الاقتصادية والاجتماعية.

4- إجراء دراسات مقارنة بين ليبيا ودول أخرى ذات ظروف جغرافية وسكانية مشابهة، بهدف الاستفادة من التجارب الناجحة في إدارة السكان وتنمية الموارد البشرية.

5- إنشاء استراتيجية وطنية طويلة المدى للقوة البشرية في ليبيا تهدف إلى ربط سياسات السكان بالتعليم والعمل والتنمية والمشاركة السياسية، بما يعزز مكانة السكان باعتبارهم أحد أهم عناصر القوة السياسية للدولة.

المصادر والمراجع

1. شرف، عبد العزيز طريح (1995)، جغرافية السكان، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
2. عوض، محمد عبد العزيز (2008)، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
3. أبو العينين، مصطفى محمود (2005)، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
4. سليم، محمد السيد (1998)، تحليل السياسة الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، دار النهضة العربية، القاهرة.
5. هلال، علي الدين (2000)، الدولة والمجتمع في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
6. الحمادي، محمد عبد الله (2006)، جغرافية السكان: أسس وتطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان.
7. الكبيسي، عبد الستار جاسم (2007)، السكان والتنمية: دراسة في جغرافية السكان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان.
8. منظمة الصحة العالمية، *بيانات ليبيا الصحية والديموغرافية*، 2023.
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية*،2023
10. اليونسكو، معهد اليونسكو للإحصاء: بيانات التعليم العالمية، 2022.
11. الأمم المتحدة، *تقرير التنمية البشرية الإقليمي: التحولات السكانية والتنمية في المنطقة العربية*، 2022.
12. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *المشاركة السياسية للمرأة وتعزيز التمثيل في عمليات صنع القرار*، 2022.
13. الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية(تحديات التنمية في ليبيا،2018)
14. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، تقرير السكان والتنمية، العدد السادس، 2014.

15. الأطلس الوطني، أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، طرابلس ، ليبيا 1978م